تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة فى مواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر

إعداد

د / حسن خميس إبراهيم نحله

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع بالمعهد العالى للخدمة الإجتماعية بدمنهور

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تسعى الدراسة إلى تحديد صور الإتجار بالبشر، الآثار السلبية المترتبة عليه وكذلك تحديد دور منظمات المدافعة فى مواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر والتحديات التى تواجهها وصولاً لتصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة فى مواجهة هذه الظاهرة، هذه الدراسة من النوع الوصفى باستخدام المسح الإجتماعى، وطبقت الدراسة على المسئولين بالمجلس القومى للمرأة بالبحيرة وعددهم (٣٤) مسئولاً باستخدام استمارة استبيان، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام النساء والإطفال فى الأعمال القسرية ودون السن القانونية من أهم صور الإتجار بالبشر، كما أن هناك العديد من الآثار السلبية للإتجار بالبشر على كافة الجوانب النفسية، الصحية، الإقتصادية والإجتماعية، كما أن منظمات المدافعة تقوم بأدوار عديدة فى مجال الوقاية والحماية وأن هناك تحديات كثيرة تواجهها فى ذلك.

Abstract of study in English:

This study aims to identify the types and the negative effects of human trafficking, identify the role of advocacy organization to face this phenomenon and the challenges which face this organizations and putting a suggested conception from community organization method to help advocacy organization to face this phenomenon, the study belongs to the descriptive one by using social survey, this study was applied on (34) responsible of the national council of women by using a questionnaire, the study results that using woman and children in the defeat work and the down of legal age is one of human trafficking types, there are many economic, and social effects, advocacy organizations have many roles in the field of prevention and protection and there are many challenges which face this organizations.

أولاً: مشكلة الدارسة، The topic:-

تُعد جريمة الإتجار بالبشر ظاهرة قديمة وحديثة، فقد ظهرت منذ اضطهاد الإنسان لأخاه الإنسان وممارسته أبشع أنواع الجرائم عليه[١] فكان الرق والاستعباد نظام اجتماعى معروف فى المجتمعات القديمة آنذاك وهو ما يعرف بالعبودية[٢] فالعبودية والرق هى أول صورة من صور الاستغلال التى عرفها الإنسان، وتجارة البشر يرجع تاريخها لتجارة الرقيق والحاجة لليد العاملة فى الزراعة، المستعمرات وبناء المدن.[٣]

وقد ارتبطت جريمة الإتجار بالبشر بما يسمى بالهجرة غير الشرعية حيث تعتبر جريمة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر من أهم الجرائم عبر الوطنية وذلك نظراً لدقتهما وكثرة تنظيمها وحدوثهما من جهة، ونظراً لإرتباطهما ببعضهما البعض من جهة ثانية، كما يشكل التوقيع على عدة اتفاقيات دولية وبروتوكولات مثالاً واضحاً على أهمية القضايا التى يطرحانها من جهة ثالثة.[٤] وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين (١٠-١٥%) من عدد المهاجرين فى العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالى (١٨٠) مليون شخص وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية فى دول الاتحاد الأوربى يصل نحو (١٥٥) مليون شخص وقد سجلت احصائيات الأمن الإيطالية وحدها أكثر من (١٥٠٠) مهاجر غير شرعى معظمهم من المصريين.[٥]

ووفقاً لتقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إيطاليا عن طريق البحر (١٤١٩) مهاجراً وقد لقى (٥٠٠) منهم مصرعهم فى البحر المتوسط [٦] كما أنه وفقاً لتقارير وزارة القوى العاملة المصرية بلغ عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا بشكل شرعى حوال (٩٠) ألف شخص وأن عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا (٤٦٠) ألف شخص ويذكر أن عدد المعتقلين من مصر من المهاجرين غير الشرعيين بلغ نحو (١٠٠٠) معتقل. [٧]

والإتجار بالبشر Human trafficking أصبح يأخذ أشكالاً عديدة حيث استخدام النساء والأطفال لإشباع الرغبات الجنسية وإنتاج المواد الإباحية، كما انتشرت صور تجنيد الأطفال وهو مظهر يشمل التجنيد غير القانونى واستغلالهم فى العمل خاصة فى مناطق النزاعات حيث كان يستغل هؤلاء الأطفال بواسطة القوة والاحتيال كمقاتلين.[٨] فى حين يتم اجبار بعض هؤلاء الأطفال للقيام بأعمال وحشية ضد عائلاتهم وأوطانهم، أضف إلى ذلك تعرضهم للقتل أو الإصابة بجروح، أما من بقى على قيد الحياة منهم فيصاب بصدمات وأزمات نفسية.[٩] وقدرت منظمة العمل الدولية البضاعة المتداولة فى سوق العمل القسرى بحوالى (٣٠١٢) مليون شخص من بينهم (٢,١) مليون

طفل يخضعون للعمل القسرى والاسترقاق الجنسى فى أى وقت من الأوقات[١٠]، كما يُعد الاستغلال الجنسى أكثر أشكال الإتجار بالبشر بنسبة (٧٩%) يليه عمل السخرة (١٨%)، ثم استغلال النساء، العبودية المنزلية، الزواج القسرى، نزع الأعضاء، استغلال الأطفال فى التسول والحروب، كل هذه الأشكال تشتد فى خطورتها وفقاً لتصنيفها إلا أنها فى النهاية خطرة كما ورد فى التقرير العالمى عن الإتجار بالبشر.[١١]

وهناك العديد من الآثار السلبية Negative effects للإتجار بالبشر فعلى المستوى النفسى Psychological نجد أن أكثر ما يشعر به ضحايا الإتجار بالبشر هو الخزى أو العار، تدنى مستوى تقدير الذات، كما أن بعضهم من النساء والأطفال يعانون ضرراً نفسياً كبيراً كإضطراب الصحة النفسية وقد يؤدى الحال بهم فى النهاية إلى العزلة والرغبة فى الانتقام فيتحولون إلى مجرمين [١٢] يضاف إلى ذلك ما يعانيه ضحايا الإتجار بالبشر من الشعور بالذنب واتهام النفس بعدم المقاومة وما يساهم به المجتمع فى تأصيل هذه المشاعر عن طريق نظراته إلى الضحية بأنه فضيحة وعار بالإضافة إلى توبيخ الأسرة أو المجتمع مما يجعل الضحية يفقد الثقة فى نفسه وفى مجتمعه. [١٣]

حيث أشارت دراسة عودة (٢٠٠٩) أن الهجرة غير الشرعية وارتباط الإتجار بالبشر بها له العديد من الآثار السلبية حيث المعاناة، العمل فى المهن الصعبة، التعرض للسجن، إهدار كرامة الإنسان كما يؤثر ذلك على انهيار الأسرة وانتشار التفكك والتشرد الأسرى. [١٤]

كما أن الإتجار بالبشر له العديد من الآثار الصحية Healthy حيث أن معظم من يتاجر بهم من النساء والأطفال يتعرضون للعنف الجسمى من قبل من يقومون باستغلالهم، كما أنهم أكثر عرضة للأمراض بكافة أشكالها حيث أن ممارسة الجنس غير الشرعى – على سبيل المثال – قد أدى إلى إنتشار مرض الإيدز فى العالم، فهناك العديد من ضحايا الإتجار بالبشر – خاصة الأطفال – يتعايشون على مهنة البغاء وممارسة الجنس غير الشرعى وهو ما يتسبب لهم فى العديد من الآثار الصحية الصعبة على حياتهم. [١٥]

وعلى الصعيد الإقتصادى Economic يواجه ضحايا الإتجار بالبشر عدة مشكلات حيث أن الإتجار بالبشر يفرض تكاليف إقتصادية باهظة، كما يؤدى إلى تزايد نسب البطالة وتزايد جرائم غسيل الأموال بالإضافة إلى الإخلال بسوق العمل وعدم التوازن بين العرض والطلب، كما يؤثر ذلك على عدم الاستقرار فى الأوضاع الاقتصادية، وتشويه هيكل العمالة، تشويه هيكل الدخل بالإضافة أيضاً إلى التضخم وزيادته وتشويه الوعاء الضريبى فضلاً عن تمويل الأنشطة غير المشروعة كتجارة الأسلحة والمخدرات. [١٦]

وعلى الصعيد الإجتماعى Social فإن الإتجار بالبشر يؤثر سلباً على الهوية الثقافية والإجتماعية، كما يؤدى إلى تدنى الخدمات الإجتماعية وإنتشار الأمراض المجتمعية كالسرقة والمخدرات، الانحطاط والانهيار الأخلاقى فى المجتمع، كما يزيد من نسب التفكك الإجتماعى[١٧] كما أن الإتجار بالبشر يؤدى إلى الإنشطار الاجتماعى بين الفرد ومجتمعه، كما يؤدى إلى تجاوز المعايير والعادات والتراث الإجتماعى ومخالفة قواعد العرف السائد والضبط الاجتماعى، كما يساهم فى الانخراط فى جماعات السوء والعصابات الإجرامية المباشرة تجاه المجتمع. [١٨]

كما أكدت دراسة عوض (٢٠١٥) على أن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر لهما العديد من التأثيرات السلبية سواء على مستوى الضحية نفسها سواء أطفال أو نساء أو شباب أو حتى على مستوى أسرة الضحية أو المجتمع الذى يعيش فيه، وهذه التأثيرات قد تكون مادية، نفسية، جسمية، أو اجتماعية. [١٩]

كما أن الإتجار بالبشر وكذلك الهجرة غير الشرعية تؤثر سلباً على الأمن القومى المصرى حيث أن انطلاق كل منهما من بعض المجتمعات العربية يشير إلى عجز الأنظمة السياسية فى هذه المجتمعات أن توفر ما يشبع الحاجات الأساسية للسكان وبخاصة فرص العمل التى تعد مدخلاً للحصول على مختلف فرص الحياة، وانطلاقاً من اتباع الحاجات وبؤس الحياة وعوزها وكذلك ضغوط الحاجات الأساسية يولى البشر ظهره للوطن وينطلق هارباً لعله يقتنص إحدى فرص الحياة حتى ولو كان الثمن الموت غرقاً مما يؤثر على قطع روابط المجتمع وضعف عواطف المواطنة. [٢٠]

وتقع مسئولية مواجهة الإتجار بالبشر ومكافحته على عاتق العديد من المؤسسات الحكومية وكذلك مؤسسات المجتمع المدنى، فعلى صعيد الجهود الحكومية Governmental efforts لمواجهة الإتجار بالبشر فقد اتجهت الحكومة المصرية بعد تصديقها على البروتوكول المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر بإنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار فى الأفراد، كما انضمت – تشريعياً– للعديد من الاتفاقيات ذات الصلة أبرزها الإتفاقية الدولية لمناهضة الرق، الاتفاقية الخاصة بالسخرة والعمل القسرى، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأما على المستوى التنفيذى فقد بذلت الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الجهود أبرزها قيام اللجنة الوطنية بإجراء دراسة شاملة عن الاتجار بالبشر فى مصر وتحديد نطاقها، أسبابها، أشكالها، التوزيع الإقليمى لها، تحديد سمات الضحايا والمتاجرين بهم، كما قامت وزارة الداخلية بتخصيص وحدات خاصة للتعامل مع قضايا وضحايا الإتجار بالبشر. [٢١]

وعلى صعيد الجهود غير الحكومية non-governmental فقد كان لطريقة تنظيم المجتمع – كإحدى طرق مهنة الخدمة الإجتماعية – أثر كبير فى مواجهة قضية الاتجار بالبشر ومكافحتها حيث أكدت دراسة عبدربه (٢٠١٤) فى نتائجها على وجود علاقة بين اسهامات منظمات المجتمع المدنى وتحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وأن الجمعيات الأهلية – كأحد مؤسسات المجتمع المدنى – تساعد بشكل كبير فى تحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عن طريق تقديم عدد من الخدمات ذات الطابع المادى والاقتصادى حيث تقديم القروض، المساعدات، توفير مشروعات صغيرة[٢٢] كما أشارت دراسة غز (٢٠١٠) إلى أن استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعى فى تنمية وعى الأسر بأخطار الهجرة غير الشرعية يخفف من حدة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى أن الجمعيات الأهلية لديها العديد من الخدمات الاقتصادية، الإجتماعية، التوعوية التى تساعد فى الحد من أخطار الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر. [٢٣] كما أكدت دراسة نحله (٢٠٢٠) على أهمية تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع للحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى وأن التمكين المعرفى يشمل اكساب الشباب وأسرهم المعلومات والمعارف والحقائق المرتبطة بأخطار الهجرة غير الشرعية، كما تبز الدراسة أهمية التمكين المهارى الذى يشمل مهارات الحاسب الآلى، مهارات التواصل بالإضافة إلى أهمية التمكين الاقتصادى لضحايا أسر المهاجرين غير الشرعيين. [٢٤]

وتواجه مؤسسات المدافعة Advocacy العديد من التحديات والصعوبات فى مواجهة الإتجار بالبشر حيث يعد ضعف التمويل والإمكانات المادية من أهم الصعوبات التى تواجه هذه المؤسسات حيث أن غالبية مؤسسات المجتمع المدنى تعانى من نقص التمويل المخصص لتمكين ضحايا وأسر ضحايا الإتجار بالبشر سواء كان هذا التمكين تمكيناً إقتصادياً من خلال إتاحة قرض ميسر أو مشروع صغير أو متناهى الصغر فضلاً عن أن نقص التمويل يؤثر سلباً على البرامج والمشروعات التوعوية والتثقيفية بأخطار الإتجار بالبشر، فضلاً على أن مؤسسات المدافعة – كأحد مؤسسات المجتمع المدنى – تواجه العديد من التحديات منها ما يرتبط بآليات تأهيل ضحايا الإتجار المتمثلة فى آليات الدفاع، آليات التمكين، آليات التدريب، آليات بناء وتنمية القدرات. [٢٥]

كما أكدت دراسة (كاترينا) أن من أهم الصعوبات التى تواجه جهود منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر هو وجود نقصاً فى المعلومات أو عدم وجود قاعدة معلوماتية حديثة حول ضحايا التهريب أو الإتجار بالبشر كما أن البرامج التى تقدمها هذه المؤسسات لا تتوافق مع أعداد

ضحايا الإتجار بالبشر بالإضافة إلى النقص المادى لمخصصات الصرف على برامج تنمية الوعى والبرامج التنموية لهؤلاء. (٢٦)

كما أكدت دراسة العجوز (٢٠١٤) على أن هناك عدد من الصعوبات التى تواجه المؤسسات الوطنية فى مجال الدفاع عن حقوق المواطن كان من أهمها الصعوبات المادية، وضعف التمويل، غياب الثقة داخل هذه المنظمات، عدم التنسيق الداخلى والخارجى، كما أن فعالية هذه المؤسسات فى الدفاع عن حقوق المواطن فى حاجة إلى صياغة أطر تشريعية وتطوير لهذه المؤسسات وأن يشمل هذا التطوير إنشاء قاعدة بيانات جغرافية تحتوى مشكلات المواطنين وبخاصة حالات الإتجار بالبشر، كما أن تطوير نظم القيادة بها سيؤدى إلى تفعيل دورها. (٢٧)

وبناء على ما سبق تتحدد القضية الرئيسية للدراسة فى وضع تصور من منظور طريقة تنظيم المجتمع – فى الخدمة الإجتماعية – لمساعدة منظمات المدافعة فى مواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر.

ثانياً: أهمية الدراسة، The important: وتتحدد أهمية الدراسة فيما يلى:-

١- الأهمية المجتمعية: تساهم هذه الدراسة فى إلقاء الضوء على أحد وأهم المشكلات أو القضايا المجتمعية (الإتجار بالبشر) والتعرف على آثارها وأوجه مواجهتها لما لها من أثر على تفكك الأسر والمجتمعات سواء على الجانب السياسى، الاقتصادى والاجتماعى.

٢- الأهمية العلمية: فيما يرتبط بطريقة تنظيم المجتمع – مجال تخصص الباحث – تحاول هذه الدراسة تحديد دور منظمات المدافعة فى مواجهة قضية الإتجار بالبشر، أهم الصعوبات التى تواجهها فى محاولة من الباحث لإثراء الجانب التطبيقى لطريقة تنظيم المجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة، The goals: وتتحدد أهداف الدراسة فيما يلى:-

١- تحديد صور الإتجار بالبشر وفقاً لرؤى المسئولين بمنظمات المدافعة.

٢- تحديد الآثار السلبية للإتجار بالبشر وفقاً لرؤى المسئولين بمنظمات المدافعة.

٣- تحديد دور منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر.

٤- تحديد الصعوبات التى تواجه منظمات المدافعة تجاه الإتجار بالبشر.

٥- وضع تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر.

رابعاً: تساؤلات الدراسة، The Questions: وتتحدد تساؤلات الدراسة فيما يلى:-

١-ما صور الإتجار بالبشر وفقاً لرؤى المسئولين بمنظمات المدافعة؟

٢- ما الآثار السلبية للإتجار بالبشر وفقاً لرؤى المسئولين بمنظمات المدافعة؟

٣- ما دور منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر؟

٤- ما الصعوبات التى تحد من دور منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر؟

٥- ما التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر؟

خامساً: الإطار النظرى للدراسة ومفاهيمها: Theoretical structure and concepts:-

أولاً: المدافعة، Advocacy:-

(١) مفهوم المدافعة، Advocacy concept:-

تعرف المدافعة "اصطلاحاً" على أن الفعل "Advocate" يدافع بمعنى "يُوصى" أو "ينصح" أو يقول بأنه يدعم خطة معينة أو فعل معين أو إجراء معين، أو أن هناك شخص يدعم خطة معينة أو إجراء معين، كما أن المدافع هو شخص يتولى الدفاع عن أشخاص فى ظل القانون. (٢٨)

كما تعرف المدافعة على أنها العمل على تغيير السياسات والقوانين وأساليب الممارسات التى يتأثر بها قطاع من العملاء أو المواطنين ويمارس على مستوى المجتمع المحلى أو المجتمع القومى وينظر إليها على أنها نوع من العمل الإجتماعى. (٢٩)

وتعرف أيضاً على أنها مجموعة من الجهود المهنية لتحديد وعنونة قضية لها أهمية بالنسبة لقطاع عريض من بعض جماعات العملاء والتركيز على القضية يعنى أن هذه المدافعة سوف تؤثر على جماعات متعددة من العملاء أو على عملاء رئيسيين. (٣٠)

وتعرف المدافعة بأنها مجموعة من الجهود المنظمة المتواصلة المخطط لها التى تستهدف إحداث تغيير فى المواقف أو السياسات أو القرارات أو اتجاهات الرأى العام والمجتمع، وبما يحقق المنفعة الكلية أو ما يحقق الدفاع عن الفئات المهمشة. (٣١)

كما أن المدافعة تعنى محاولة الحصول على قرارات أو استصدار تشريعات لصالح العملاء، كما أن المدافعة فى تنظيم المجتمع متضمنة المشاركة من جانب العملاء والضغط من أجل الحصول على مكاسب للفئات الأكثر حرماناً. (٣٢)

وتعرف المدافعة إجرائياً فى إطار الدراسة الراهنة على أنها جهود مهنية وغير مهنية، يبذلها أفراد ومؤسسات، بهدف إحداث تغيير تشريعى، سياسى، أو اجتماعى، لصالح قضية أو طبقة من طبقات المجتمع، وصولاً إلى تغيير وتحسين نوعية حياة فئات ضعيفة فى المجتمع، تحقيقاً لمبدأ العدالة الإجتماعية بين كل أفراد المجتمع.

(٢) العوامل التى أدت إلى ظهور المدافعة، العوامل التى تعوق منظماتها:-

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور ما يسمى بالمطالبة أو المدافعة فى مصر، حيث المناخ الديمقراطى الذى انتهجته الحكومة المصرية سواء من خلال تعدد الأحزاب أو اعطاء حريات أكبر للمحليات وإدارة الحكم المحلى لكى تقوم بدورها فى التنمية ورفع مستويات الخدمة لصالح الفئات الفقيرة فى المجتمع، الاتجاه نحو الخصخصة وقيام كثير من الجمعيات الأهلية التى تدافع عن مصالح أعضائها، تقوية المنظمات غير الحكومية التى تقوم بدورها فى رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى لأعضائها، قيام عدة محاولات للدفاع عن حقوق أفراد المجتمع الذى يمثلونه مثل النقابات العمالية والمهنية المختلفة. (٣٣)

كما أنه يوجد العديد من العوامل التى تعوق منظمات المدافعة عن تحقيق أهدافها وهى: (٣٤)

١- قصور الموارد المادية والبشرية للمنظمات، مما يؤثر على تحقيق أهدافها.
٢- عدم وجود علاقات وثيقة بين بعض هذه المنظمات وأعضائها.
٣- عدم قدرة هذه المنظمات على التنسيق الداخلى والخارجى بهدف تعبئة الموارد.
٤- الصراع والتنافس بين هذه المنظمات مما يؤدى إلى اضعافها وتبديد مواردها.
٥- سيطرة بعض المنظمات الخارجية على مثل هذه المنظمات مما يفقد الثقة بين الأعضاء.

(٣) الصور التى تتطلب استخدام المدافعة، When we'll advocate:-

هناك العديد من الحالات التى تستلزم استخدام المدافعة وهى:- (٣٥)

١- عندما ترفض المؤسسة أو العاملين بها اعطاء الخدمات أو المنافع لعميل يستحقها.
٢- عندما تقدم الخدمات لبعض حالات مرتكبى جرائم غير إنسانية.
٣- عندما يكون هناك تمييز ضد العملاء بسبب الجنس، الدين، أو العقيدة أو عوامل أخرى.
٤- عندما تسبب الفجوة بين الإحتياجات والخدمات مشكلة أو تساهم فى إحداث خللاً.
٥- عندما تؤثر سياسات المؤسسة أو الحكومة على احتياجات الناس من الموارد والخدمات.
٦- عندما يكون هناك عدداً كبيراً من الناس لهم احتياجات عامة لموارد غير متاحة.
٧- عندما يحتاج العملاء لخدمة عاجلة أو اتباع حاجات غير عادية لوجود أزمة.

(٤) مستويات المدافعة ودور المنظم الاجتماعى، The levels & Roles:

وتأخذ المدافعة فى تنظيم المجتمع مستويين هما:- (٣٦)

١- المستوى الأول: العمل على مستوى الوحدات الكبرى، Macro: ويقصد بها التدخل لإحداث التغيير فى البيئة فى إطار السياسة العامة للمجتمع ويشمل ذلك العمل مع المنظمات

القاعدية، الخدمات العامة، اختيار ممثلين عن المجتمع للقيام بعملية المدافعة لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة.

٢- المستوى الثانى: العمل على مستوى الوحدات الصغرى، Micro : ويقصد به العمل مع الحالات التى تتصل بتفاعل العملاء مع البيئة ويشمل ذلك العمل مع الأسر الصغيرة والخدمات التى يحتاج إليها الفئات المهمشة أو الضعيفة كالمطلقات، المسنين، وتكون المدافعة هنا فى إطار المعلومات المتوفرة لدى الأخصائى الاجتماعى عن الحالات والمؤسسات التى يمكن مطالبتها لتوفير المساعدة المناسبة كما تتضمن المطالبة عنصر الخبرة، حيث يقوم المنظم الاجتماعى بمد المواطنين بالمعلومات عن الموارد المتاحة والخدمات المتوفرة وكذلك يعمل على استخدام الاستراتيجيات والتكنيكات المناسبة التى تؤدى إلى نجاح عملية المدافعة.

وأدوار المنظم الاجتماعى فى إطار عملية المدافعة، The roles تأخذ عدة أشكال كالتالى:

١- دور المحرك أو المثير: وفيه يقوم المنظم الاجتماعى باستثارة سكان المجتمع لكى يساعدوا المنظمة التى يعمل فيها ويدعموها بقدراتهم المادية والفنية بهدف تحقيق أهداف أعضائها وتحسين أحوال المجتمع ويتضمن ذلك الاتصال بالقيادات السياسية والمهنية المؤثرة للعمل على تغيير الأوضاع بما يحقق أهداف المنظمة والمجتمع.

٢- دور المطالب: وفيه يقوم المنظم الاجتماعى بتبنى وجهة نظر العملاء ويدافع عن مطالبهم فى توضيح وجهة نظرهم وعدالة مطالبهم ويتضمن ذلك تنظيمهم وتحويلهم إلى جماعات ضاغطة على متخذى وصانعى القرار وكذلك المشرعين لتحقيق أهدافهم.

٣- دور الثورى: ويأخذ هذا الدور طابعاً أكثر إيجابية نحو مناصرة العملاء حيث أن هذا الدور يقوم على أساس أن مصلحة العملاء تصطدم عادة مع مصلحة بعض الفئات أو المنظمات المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً على المجتمع وبالتالى فعلى المنظم الاجتماعى أن يعمل على مساعدة العملاء على تغيير النظم الاجتماعية القائمة لصالح الفقراء والمحرومين لكى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم المشروعة.

ثانياً: قضية الإتجار بالبشر فى إطار طريقة تنظيم المجتمع:-

(١) مفهوم الإتجار بالبشر: Human trafficking:-

يعرف الإتجار بالبشر على أنه نقل أشخاص تحت التهديد باستخدام العنف أو الإكراه بهدف استغلالهم ويشمل الإتجار عمليات تجميع الأشخاص ونقلهم واستقبالهم وإيوائهم وذلك لممارسة أنشطة غير مشروعة كالدعارة، الاستغلال الجنسى، العبودية، الرق، بتر الأعضاء ومعظم

هؤلاء الضحايا من الأطفال والنساء [٣٧] كما يعرف فى المادة الثالثة فقرة (أ) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر على أنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو الاحتيال أو الخداع أو اساءة استخدام السلطة أو استغلال موقف ضعف أو اعطاء مبالغ مالية لغرض الاستغلال. [٣٨]

كما يعرف الإتجار بالبشر على أنه التسخير وتوفير المواصلات وتوفير المكان أو استقبال الأشخاص بواسطة التهجير أو استعمال القوة أو أى وسيلة أخرى للضغط أو الاحتيال أو استغلال الحقوق أو استغلال الضعف لدى الطفل أو المرأة أو تسليم أموال أو فوائد للحصول على موافقة سيطرة شخص على آخر بغرض الاستغلال. [٣٩]

ويعرف أيضاً فى القانون المصرى على أنه "يعد مرتكباً لجريمة الإتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة فى شخص طبيعى بما فى ذلك البيع أو العرض للبيع أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الايواء أو إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو الوعد أو تلقى مبالغ مالية. [٤٠]

ويعرف الإتجار بالبشر إجرائياً فى إطار الدراسة الراهنة بأنه كل من يستغل أو يسئ استخدام المرأة أو الطفل فى شئ غير مشروع يعود بالضرر عليهما سواء كان ذلك عن طريق استخدام العنف أو التهديد أو بطريق الخداع واستغلال السلطة.

(٢) صور وأشكال الإتجار بالبشر، Type and faces:

يأخذ الإتجار بالبشر عدة صور نوضحها فيما يلى: [٤١]

١- تهريب الأطفال بغرض استغلالهم فى أنشطة غير مشروعة كالاستغلال الجنسى.
٢- تبنى الأطفال بغرض استخدامهم فى التسول فى الشوارع أو فى أعمال السرقة.
٣- تسريح المعاقين وكبار السن بغرض التسول فى الشوارع والنصب والاحتيال.
٤- عمالة الأطفال والنساء دون السن القانونية للعمل أو ما يسمى بالعمل القسرى.
٥- زواج الفتيات القاصرات داخل القطر أو خارج القطر.
٦- تهريب النساء بغرض الأعمال المنافية للآداب وكذلك الأطفال.
٧- تجارة الأعضاء لدى الأطفال والنساء.

(٣) عناصر عملية الإتجار بالبشر، The elements:-

هناك ثلاثة عناصر أساسية لعملية الإتجار بالبشر وهى:-

١- السلعة، Commodity: وتتركز هذه السلعة بصورة دائمة فى فئات المجتمع الأكثر ضعفاً وهم غالباً من النساء والأطفال ويستوى فى ذلك أن يتم استغلاله طواعية منه أو إكراهاً والخروج طواعية يكون بتقديم وعود كاذبة بتوفير فرص عمل بمقابل مادى كبير ويتم عن طريق الصحف أو عبر الإنترنت أو الاتصال المباشر اما الخروج كرهاً فيتم عن طريق استعمال القوة والخطف والاحتيال. (٤٢)

٢- التاجر، Dealer: ويقصد به الوسيط أو الشخص أو الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة التى تباشر عملية نقل الأشخاص الضحايا من أوطانهم إلى بلد المستورد لهم وتقوم بشئون هذه التجارة ويجب أن يكون الوسيط أو التاجر تابع لجماعة إجرامية منظمة تحترف الإتجار بالبشر. (٤٣)

٣- السوق، Market: وترتبط جريمة الإتجار بالبشر بعدة أسواق، الأول هى دول العرض ويقصد بها الدول المصدرة للضحايا، الثانى هى دول الطلب ويقصد بها الدول المستوردة، السوق الثالث وهو دول العبور ويقصد بها الدول الواقعة بين دول العرض (المصدرة)، ودول الطلب (المستوردة). (٤٤)

ويقسم آخرون عناصر الإتجار بالبشر إلى ثلاثة عناصر، أولها وهو الفعل ويتمثل فى تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ايوائهم أو استقبالهم، وثانى هذه العناصر هو الوسيلة التى تساعد على تحقيق الفعل وتشمل التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، الإختطاف، الاحتيال، الخداع، استغلال السلطة أو تلقى مبالغ ومزايا مالية، أما العنصر الثالث فهو الغرض وهو الاستغلال ويشمل الدعارة، الجنس، السخرة، الخدمة قسراً، الاسترقاق، الاستعباد ونزع الأعضاء. (٤٥)

(٤) الصعوبات والتحديات التى تواجه مكافحة الإتجار بالبشر، The challenges:-

هناك ثلاثة أنواع من الصعوبات أو التحديات أولها تحديات الوقاية، Prevention حيث يظل نقص الموارد المالية فى الميزانية الحكومية عقبة كبيرة أمام تنفيذ برامج المكافحة والوقاية من الإتجار بالبشر، وكذلك عدم وجود كوادر بشرية مدربة وخبراء وأيضاً عملية تنسيق بين المعنيين بالوقاية من الإتجار بالبشر بالإضافة إلى عدم توفير التدريب المناسب للمنظومة العاملة فى الوقاية من الإتجار بالبشر، والتحدى الثانى هو تحدى الحماية، Protection حيث يبرز مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة أهمية إيجاد مؤسسات للحماية من الإتجار بالبشر، عدم وجود نظام فعال للتعرف على الضحايا واحالتهم حيث عدم الاهتمام بتحديث، نشر وتحديد جهات اتصال محددة لإحالة الضحايا، بالإضافة إلى افتقار الحكومة إلى توفير المأوى أو خدمات التأهيل

لضحايا الإتجار بالبشر، أما التحدى الثالث وهو تحدى الملاحقة القانونية حيث يسمح نظام العقوبات للمتاجرين بالبشر بالإفلات من العقوبة، كما أن ملاحقة المتاجرين قد يعرض الضحايا إلى مشكلات تتعلق بشهاداتهم فى ظل انعدام وعدم فاعلية برنامج حماية للشهود.[٤٦]

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة، The methodology:-

(أ) نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية اتساقاً مع أهدافها وتساؤلاتها، كما تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعى الشامل.

(ب) أدوات الدراسة: اتساقاً مع أهداف الدراسة وكذلك نوعها اعتمد الباحث فى هذه الدراسة على استمارة استبيان للمسئولين تم اعدادها على النحو التالى:-

١- بناء الاستمارة فى صورتها المبدئية: حيث اعتمد الباحث فى اعداد هذه الاستمارة فى صورتها المبدئية على الإطار النظرى للدراسة الحالية وكذلك بعض الأدوات المستخدمة فى الدراسات السابقة ذات الصلة، وتضمنت الاستمارة (٤) محاور، المحور الأول واشتمل على البيانات الأولية، المحور الثانى ويتضمن صور الإتجار بالبشر، المحور الثالث ويتضمن الآثار السلبية للإتجار بالبشر، المحور الرابع ويتضمن دور منظمات المدافعة فى مواجهة الإتجار بالبشر، المحور الخامس ويتضمن الصعوبات والتحديات التى تواجه منظمات المدافعة.

٢- إجراء الصدق الظاهرى: وذلك من خلال عرض الاستمارة على (٥) محكمين وذلك لقياس الارتباط بين العبارات والمتغير المراد قياسه وكذلك التأكد من الصياغة اللغوية للعبارات مع حذف أو اضافة عبارات من شأنها تؤدى إلى التكامل والتوازن للإستمارة، وعليه تم حساب الصدق الإحصائى من خلال حساب درجات اتفاق المحكمين بأكثر من (٨٠%) على العبارات والمتغيرات الخاصة بالاستمارة مع الأخذ فى الاعتبار العبارات التى تم حذفها أو اضافتها أو تعديل صياغتها لتصل الاستمارة فى صورتها النهائية إلى (٥) محاور رئيسية تضمنت المحور الأول ويشمل البيانات الأولية وتحتوى على النوع، الحالة الاجتماعية، السن، المستوى التعليمى، المحور الثانى ويتضمن صور الإتجار بالبشر وتضمن (١٠) عبارات، المحور الثالث ويتضمن الآثار السلبية للإتجار بالبشر ويتضمن أربعة أبعاد، الآثار النفسية وتضمنت (١٠) عبارات، الآثار الصحية وتضمنت (١٠) عبارات، الآثار الاقتصادية وتضمنت (١٠) عبارات، الآثار الاجتماعية وتضمنت (١٠) عبارات، المحور الرابع وتضمن بعدين، الأول عن دور المنظمة فى الوقاية من الإتجار بالبشر وتضمن (١٠) عبارات، الثانى عن دور المنظمة فى جماية ضحايا الإتجار بالبشر وتضمن (١٠) عبارات، المحور الخامس وتضمن بعدين، الأول عن الصعوبات والتحديات التى تواجه عملية الوقاية وتضمن (٨)

عبارات، الثانى عن الصعوبات والتحديات التى تواجه عملية الحماية وتضمن (٨) عبارات، لتصل الاستمارة فى صورتها النهائية إلى (٨٦) عبارة.

٣- إجراء عملية الثبات: تم قياس عملية الثبات للإستمارة باستخدام طريقة إعادة الاختبار وذلك بتطبيق أولى للإستمارة على عدد (٦) مسئولين من نفس مجتمع الدراسة ثم اعادة التطبيق بعد فاصل زمنى قدره (١٥) يوماً، وجاءت نسبة ثبات الاستمارة مرتفعة.

(جـ) مجالات الدراسة: The fields:-

١- المجال المكانى: طبقت الدراسة على أحد منظمات المدافعة عن المرأة والطفل وهى المجلس القومى للمرأة بمحافظة البحيرة.

٢- المجال البشرى: وتضمن المجال البشرى للدراسة حصر شامل للمسئولين بالمجلس القومى للمرأة بالبحيرة وعددهم (٣٤) مسئولاً.

٣- المجال الزمنى: طبقت الدراسة الميدانية فى الفترة من السابع من مارس ٢٠٢١ إلى الحادى عشر من أبريل ٢٠٢١ تقريباً.

سابعاً: نتائج الدراسة، The results:-

(أ) النتائج المتعلقة بوصف خصائص مجتمع الدراسة:-

جدول (١) يوضح خصائص المسئولين بالمجلس القومى للمرأة: (ن=٣٤)

م	النوع	ك	%	م	السن	ك	%
١	ذكر	٨	٢٣,٥	١	أقل من ٣٥ سنة	٣	٨,٨
٢	أنثى	٢٦	٧٦,٥	٢	٣٥ -	١١	٣٢,٤
م	الحالة الاجتماعية	ك	%	٣	٤٥ -	١٤	٤١,٢
١	أعزب	٢	٥,٨	٤	٥٥ فأكثر	٦	١٧,٦
٢	متزوج	٢٨	٨٢,٤	م	المستوى التعليمى	ك	%
٣	مطلق	-	-	١	متوسط	-	-
٤	أرمل	٤	١١,٨	٢	عالى	٢٦	٧٦,٥
-	-	-	-	٣	فوق العالى	٨	٢٣,٥

يتضح من الجدول (١) أنه فيما يتعلق بتوزيع مجتمع الدراسة وفقاً للنوع فإن نسبة (٧٦,٥%) من المسئولين من الإناث فى حين جاءت نسبة الذكور فى الترتيب الثانى بنسبة (٢٣,٥%) من المسئولين، أما فيما يتعلق بتوزيع مجتمع الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية فقد جاء المتزوجون فى الترتيب الأول بنسبة (٨٢,٤%) وجاء الأرامل فى الترتيب الثانى بنسبة (١١,٨%) فى حين جاءت فئة الأعزب فى الترتيب الأخير بنسبة (٥,٨%) من المسئولين، وفيما يتعلق

بتوزيع مجتمع الدراسة وفقاً للسن فقد جاءت الفئة من (٤٥-٥٥) فى الترتيب الأول بنسبة (٤١,٢%) والفئة من (٣٥-٤٥) فى الترتيب الثانى بنسبة (٣٢,٤%) والفئة من(٥٥ سنة فأكثر) فى الترتيب الثالث بنسبة (١٧,٦%) فى حين جاء فى الترتيب الأخير الفئة من (أقل من ٣٥ سنة) بنسبة (٨,٨%) من المسئولين، وفيما يتعلق بتوزيع مجتمع الدراسة وفقاً للمستوى التعليمى فقد جاء غالبية المسئولين فى فئة التعليم العالى بنسبة (٧٦,٥%) فى حين جاءت نسبة (٢,٥%) من مجتمع الدراسة من فئة التعليم فوق العالى.

ويتضح من ذلك أن معظم المسئولين بالمجلس من الإناث (وفقاً للنوع)، وهم من المتزوجون (وفقاً للحالة الاجتماعية) وتتراوح أعمارهم من (٣٥-٥٥) سنة أى فى سن الشباب (وفقاً للسن) وأن مستوى التعليم لديهم عالى (وفقاً للمستوى التعليمى).

(ب) النتائج المتعلقة بصور الإتجار بالبشر وفقاً لاستجابات المسئولين (التساؤل الأول):-

جدول (٢) يوضح صور الإتجار بالبشر التى تتدخل فيها المنظمة: (ن=٣٤)

م	صور الإتجار بالبشر	ك	%	الترتيب
١	استغلال الأطفال فى أعمال منافية للأداب	٢٦	٧٦,٤	٢
٢	استخدام النساء فى الأعمال القسرية	٢٨	٨٢,٣	١
٣	تبنى الأطفال لاستخدامهم فى التسول بالشوارع	٢١	٦١,٧	٦
٤	استخدام الفتيات القاصرات للزواد بالأثرياء للزواج	٢٢	٦٤,٧	٥
٥	استغلال الأطفال فى أعمال السرقات	٢٦	٧٦,٤	٢ ٥
٦	تجنيد النساء والأطفال فى الحراك الاجتماعى	٢٦	٧٦,٤	٢ ٥
٧	استغلال الأطفال والنساء للعمل دون السن القانونى	٢٨	٨٢,٣	١ ٥
٨	تهريب النساء لاستغلالهم فى أعمال منافية للأداب	٢٥	٧٧,٥	٣
٩	تجارة الأعضاء البشرية للنساء والأطفال	٢٣	٦٧,٦	٤
١٠	استغلال الأطفال المعاقين فى أعمال التسول	٢٥	٧٣,٥	٣ ٥

يتضح من الجدول (٢) أنه فيما يتعلق بصور وأشكال الاتجار بالبشر فقد جاء استخدام النساء فى الأعمال القسرية وكذلك استغلالهم والأطفال للعمل دون السن القانونية فى الترتيب الأول بنسبة (٨٢,٣%)، وجاء استغلال الأطفال فى أعمال منافية للأداب، وكذلك أعمال السرقات وأيضاً تجنيدهم هم والنساء فى الحراك الاجتماعى فى الترتيب الثانى بنسبة (٧٦.٤%)، وجاء تهريب النساء واستغلالهم فى أعمال تتنافى مع الأداب العامة واستغلال الأطفال المعاقين فى الترتيب الثالث بنسبة (٧٣,٥%)، ثم جاءت تجارة الأعضاء البشرية للنساء والأطفال فى الترتيب

الرابع بنسبة (٦٧,٦%)، وجاء استخدام الفتيات القاصرات للزواج بالأثرياء فى الترتيب الخامس بنسبة (٦٤,٧%)، وجاء تبنى الأطفال لاستخدامهم فى التسول فى الشوارع فى الترتيب الأخير بنسبة (٦١,٧%).

وقد يتفق ذلك مع الإطار النظرى للدراسة الحالية حيث أكدت الإحصاءات والتقارير العالمية على أن الإتجار بالبشر يأخذ صوراً وأشكالاً عديدة ومن المتوقع أن منظمات المدافعة تقوم بأدوارها تجاه معظم حالات الاستغلال السئ للمرأة والطفل سواء ما يرتبط منها بالوقاية Prevention أو ما يرتبط أيضاً بالحماية Protection.

(جـ) النتائج المتعلقة بالآثار السلبية للإتجار بالبشر (التساؤل الثانى):-

جدول (٣) يوضح الآثار النفسية المترتبة على الإتجار بالبشر: (ن = ٣٤)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجـ ك	المتوسط المرجح	الترتيب
١	يعانى ضحايا الاتجار بالبشر من الشعور بالعار	١٤	٣	١٧	٦٥	١,٩١	٦
٢	لدى الضحية احساس بالاغتراب عن المجتمع	٢١	٩	٤	٨٥	٢,٥٠	٢
٣	ينتاب الضحية الشعور بتدنى مستوى تقدير الذات	١٨	٥	١١	٧٥	٢,٢٠	٤
٤	يظهر على الضحية فقدان الثقة فى نفسه	١٩	٧	٨	٧٩	٢,٣٢	٣
٥	يتوفر لدى الضحية الرغبة فى الانتقام	١٥	٤	١٥	٦٨	٢,٠٠	٥
٦	ينتاب الضحية الشعور بتأنيب الضمير	١٨	٥	١١	٧٥	٢,٢٠	٤ ؏
٧	يظهر على الضحية الاستعداد لارتكاب جرائم	١٥	٤	١٥	٦٨	٢,٠٠	٥ ؏
٨	ينتاب الضحية مشاعر الانطواء على النفس	٢١	٩	٤	٨٥	٢,٥٠	٢ ؏
٩	يعانى الضحية من اضطرابات فى الصحة النفسية	٢٣	١٠	١	٩٠	٢,٦٤	١
١٠	تظهر على الضحية علامات فقدان الثقة فى المحيطين	١٩	٧	٨	٧٩	٢,٣٢	٣ ؏

يتضح من الجدول (٣) أنه فيما يتعلق بالآثار النفسية المترتبة على الاتجار بالبشر جاءت معاناة ضحايا الاتجار بالبشر من اضطرابات فى الصحة النفسية فى الترتيب الأول بمتوسط (٢,٦٤) وجاء احساس الضحايا بالاغتراب عن المجتمع ومعاناتهم من مشاعر الانطواء فى الترتيب الثانى بمتوسط (٢,٥٠) وجاء فقدان الضحايا الثقة فى أنفسهم وكذلك فقدان الثقة فى المحيطين فى الترتيب الثالث بمتوسط (٢,٣٢) وجاءت معاناة الضحايا من الشعور بتدنى مستوى التقدير لذاتهم وكذلك شعورهم بتأنيب الضمير فى الترتيب الرابع بمتوسط (٢,٢٠)، وجاء توفر الرغبة لدى الضحايا فى الانتقام واستعدادهم لإرتكاب الجرائم فى الترتيب الخامس بمتوسط (٢,٠٠) ثم جاء فى الترتيب الأخير معاناة الضحايا من الشعور بالعار بمتوسط (١,٩١).

وقد يتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة الحالية فى أن ضحايا الإتجار بالبشر قد يعانون معاناة نفسية شديدة قد تصل لإضطرابات نفسية نتيجة المرور بخبرات سيئة فى رحلتهم للإتجار بالبشر، وقد يتفق ذلك مع نتائج دراسة عودة (٢٠٠٩).

جدول (٤) يوضح الآثار الصحية المترتبة على الإتجار بالبشر: (ن = ٣٤)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مج ك	المتوسط المرجح	الترتيب
١	يظهر على الضحية علامات التعرض للإيذاء الجسدى	١٩	٧	٨	٧٩	٢,٣٢	٢
٢	شكوى بعض الضحايا لتعرضهم لمرض جنسى	١٤	٥	١٥	٦٧	١,٩٧	٤
٣	تفتقر الضحية لغذاء صحى أثناء السفر	٢٢	٨	٤	٨٦	٢,٥٢	١
٤	تتمكن الضحية من تلقى الاسعافات الأولية	١٣	٦	١٥	٦٦	١,٩٤	٥
٥	تتمكن الضحية من المتابعة الصحية المستمرة	١٣	٦	١٥	٦٦	١,٩٤	٥ ؏
٦	تفتقد الضحية الأمن الصحى باستمرار	١٩	٧	٨	٧٩	٢,٣٢	٢ ؏
٧	تجد الضحية من يتكفل بحالتها الصحية	١٤	٦	١٤	٦٨	٢,٠٠	٣
٨	تفتقد الضحية لمأوى صحى مناسب	٢٢	٨	٤	٨٦	٢,٥٢	١ ؏
٩	تتمكن الضحية من تلقى العلاج اللازم	١٤	٦	١٤	٦٨	٢,٠٠	٣ ؏
١٠	شكوى بعض الضحايا لتعرضهم لعاهة مستديمة	١٤	٥	١٥	٦٧	١,٩٧	٤ ؏

يتضح من الجدول (٤) أنه فيما يتعلق بالآثار الصحية المترتبة على الاتجار بالبشر جاء افتقار الضحايا لغذاء صحى وكذلك افتقادهم لمأوى صحى مناسب أثناء السفر فى الترتيب الأول بمتوسط (٢,٥٢)، وجاء ظهور علامات التعرض للإيذاء الجسدى وافتقاد الضحايا للأمن الصحى فى الترتيب الثانى بمتوسط (٢,٣٢) وجاء افتقاد الضحايا لمن يتكفل بحالتهم الصحية وكذلك افتقادهم لتلقى العلاج اللازم فى الترتيب الثالث بمتوسط (٢,٠٠) وجاءت شكوى بعض الضحايا من تعرضهم لأمراض جنسية أو عاهات مستديمة فى الترتيب الرابع بمتوسط (١,٩٧) وجاء تمكن الضحايا من تلقى الاسعافات الأولية والمتابعة الصحية فى الترتيب الأخير بمتوسط (١,٩٤).

وقد يتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة الحالية من أن هناك العديد من المظاهر الصحية والآثار السلبية التى قد يعانى منها ضحايا الاتجار بالبشر من أهمها الافتقار لغذاء صحى Healthy food ومأوى مناسب، كما يتفق ذلك مع نتائج دراسة عودة (٢٠٠٩).

جدول (٥) يوضح الآثار الاقتصادية المترتبة على الإتجار بالبشر: (ن = ٣٤)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مج ك	المتوسط المرجح	الترتيب
١	تكبدت الضحية خسائر مادية كبيرة	٢٥	٦	٣	٩٠	٢,٦٤	١
٢	يؤدى الاتجار بالبشر لزيادة جرائم غسيل الأموال	٢١	٤	٩	٨٠	٢,٣٥	٣

٣	يؤثر الاتجار بالبشر على الاخلال بسوق العمل	٢٣	٥	٦	٨٥	٢,٥٠	٢
٤	يزيد الاتجار بالبشر تمويل الأنشطة الاجرامية	٢١	٤	٩	٨٠	٢,٣٥	٣ ٥
٥	يؤدى الاتجار بالبشر لتشويه هيكل الدخل	١٩	٧	٨	٧٩	٢,٣٢	٤
٦	يؤثر على عدم التوازن بين العرض والطلب	٢٣	٥	٦	٨٥	٢,٥٠	٢ ٥
٧	يؤدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادى بالمجتمع	٢٥	٦	٣	٩٠	٢,٦٤	١ ٥
٨	يقلل من الأمن الاقتصادى بالمجتمع	١٦	٤	١٤	٧٠	٢,٠٥	٥
٩	يؤدى الاتجار بالبشر لتشويه هيكل العمالة	٢٣	٥	٦	٨٥	٢,٥٠	٢ ٥
١٠	يزيد الاتجار بالبشر من نسب التضخم بالمجتمع	١٦	٤	١٤	٧٠	٢,٠٥	٥ ٥

يتضح من الجدول (٥) أنه فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية المترتبة على الاتجار بالبشر جاء تكبد الضحايا لخسائر مادية كبيرة وكذلك معاناة المجتمع من عدم الاستقرار الاقتصادى فى الترتيب الأول بمتوسط (٢,٦٤)، وجاء تأثير الاتجار بالبشر على الاخلال بسوق العمل، تأثيره على عدم التوازن بين العرض والطلب وكذلك مساعدته فى تشويه هيكل العمالة فى الترتيب الثانى بمتوسط (٢,٥٠) وجاء تأثير الاتجار بالبشر على زيادة جرائم غسيل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية فى الترتيب الثالث بمتوسط (٢,٣٥) وجاء تأثير الاتجار بالبشر فى تشويه هيكل الدخل فى الترتيب الرابع بمتوسط (٢,٣٢) وجاء تقليل الاتجار بالبشر من الأمن الاقتصادى فى المجتمع وكذلك زيادة نسب التضخم فى المجتمع فى الترتيب الأخير بمتوسط (٢,٠٥).

وقد يتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة حيث أن الاتجار بالبشر يؤثر سلباً على ضحايا الاتجار وكذلك المجتمع الذى نعيش فيه حيث يتكبد الضحايا الكثير من الخسائر المادية الشخصية بالاضافة إلى معاناة المجتمع من عدم الاستقرار الاقتصادى Economic stableness، كما يتفق ذلك مع نتائج دراسة عوض (٢٠١٥).

جدول (٦) يوضح الآثار الاجتماعية المترتبة على الإتجار بالبشر: (ن = ٣٤)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مج ك	المتوسط المرجح	الترتيب
١	يؤثر الاتجار بالبشر على تدنى الخدمات الاجتماعية	٢٠	٤	١٠	٧٨	٢,٢٩	٥
٢	يؤدى الاتجار بالبشر لطمس الهوية الثقافية	١٩	٥	١٠	٧٧	٢,٢٦	٦
٣	يزيد الاتجار بالبشر من الأمراض المجتمعية	٢٦	٧	١	٩٣	٢,٧٣	١
٤	يؤثر الاتجار بالبشر على الضبط الاجتماعى	١٩	٥	١٠	٧٧	٢,٢٦	٦ َ
٥	يزيد الاتجار بالبشر من نسب التفكك الاجتماعى	٢٢	٥	٧	٨٣	٢,٤٤	٣
٦	يؤدى الاتجار بالبشر لتجاوز المعايير الاجتماعية	٢٤	٦	٤	٨٨	٢,٥٨	٢
٧	يقضى الاتجار بالبشر على العلاقات الاجتماعية	٢٦	٧	١	٩٣	٢,٧٣	١ َ
٨	يؤدى الاتجار بالبشر لمخالفة الأعراف المجتمعية	٢٤	٦	٤	٨٨	٢,٥٨	٢ َ
٩	يزيد الاتجار بالبشر من الانفصال بين الفرد ومجتمعه	٢٦	٧	١	٩٣	٢,٧٣	١ َ
١٠	يؤدى الاتجار بالبشر للإنهيار الأخلاقى	٢١	٥	٨	٨١	٢,٣٨	٤

يتضح من الجدول (٦) أنه فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية المترتبة على الاتجار بالبشر فقد جاءت زيادة الاتجار بالبشر من الأمراض المجتمعية وكذلك القضاء على العلاقات الاجتماعية الايجابية وأيضاً زيادته من الانفصال بين الفرد والمجتمع فى الترتيب الأول بمتوسط (٢,٧٣) وجاء تجاوز المعايير الإجتماعية ومخالفة الأعراف المجتمعية فى الترتيب الثانى بمتوسط (٢,٥٨) وجاءت زيادة الاتجار بالبشر من نسب التفكك الاجتماعى فى الترتيب الثالث بمتوسط (٢,٤٤)، وجاء أثر الاتجار بالبشر على الانهيار الأخلاقى فى الترتيب الرابع بمتوسط (٢,٣٨) وجاء تدنى الخدمات الاجتماعية فى الترتيب الخامس بمتوسط (٢,٢٩) وجاء أثر الاتجار بالبشر على طمس الهوية الثقافية وكذلك أثره السلبى على عملية الضبط الاجتماعى فى الترتيب الأخير بمتوسط (٢,٢٦).

وقد يتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة حيث أن الاتجار بالبشر له العديد من الآثار الاجتماعية Social effects التى تنعكس على الضحايا بشكل مباشر وعلى المجتمع بشكل غير مباشر حيث يزيد الاتجار بالبشر من تفشى الأمراض المجتمعية ويجعل الضحايا يتجاوزن المعايير والأعراف والتراث، كما قد يتفق ذلك مع نتائج دراسة عوض (٢٠١٥).

(د) النتائج المتعلقة بدور منظمات المدافعة فى مواجهة الاتجار بالبشر (التساؤل الثالث):-

جدول (٧) يوضح دور المنظمة فى الوقاية من الإتجار بالبشر: (ن = ٣٤)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مج ك	المتوسط المرجح	الترتيب
١	نوفر الموارد المادية اللازمة للوقاية	٢٤	٥	٥	٨٧	٢,٥٥	٢
٢	ننفذ برامج تثقيفية لعملية الوقاية	٢٦	٧	١	٩٣	٢,٧٣	١
٣	نوفر برامج للدعم السريع للمرأة والطفل	١٥	٨	١١	٧٢	٢,١١	٧
٤	نوفر الكوادر البشرية اللازمة للوقاية	٢٤	٥	٥	٨٧	٢,٥٥	٢ ب
٥	نوفر قاعدة بيانات للمستهدفين من الوقاية	١٩	٨	٧	٨٠	٢,٣٥	٥
٦	يتوفر دعم اعلامى مستمر لعملية الوقاية	١٧	٩	٨	٧٧	٢,٢٦	٦
٧	ننفذ برامج لتمكين المرأة والطفل اقتصادياً	٢١	٧	٦	٨٣	٢,٤٤	٤
٨	نوفر برامج تدريبية للقائمين على الوقاية	٢٣	٦	٥	٨٦	٢,٥٢	٣
٩	نحرص على التنسيق بين العاملين فى برامج الوقاية	٢٤	٥	٥	٨٧	٢,٥٥	٢ ب
١٠	نوفر برامج للتمكين السياسى للمرأة	٢١	٧	٦	٨٣	٢,٤٤	٤ ب

يتضح من الجدول (٧) أنه فيما يتعلق بدور منظمات المدافعة فى الوقاية من الاتجار بالبشر فقد جاء تنفيذ المنظمة لبرامج تثقيفية فى الترتيب الأول بمتوسط (٢,٧٣) وجاء توفير المنظمة للموارد المادية اللازمة لعملية الوقاية، توفير الكوادر البشرية والحرص على التنسيق بين العاملين فى برامج الوقاية فى الترتيب الثانى بمتوسط (٢,٥٥) وجاء توفير المنظمة لبرامج تدريبية للقائمين على عملية الوقاية فى الترتيب الثالث بمتوسط (٢,٥٢) وجاء تنفيذ المنظمة لبرامج لتمكين المرأة والطفل اقتصادياً وسياسياً فى الترتيب الرابع بمتوسط (٢,٤٤) وجاء توفير المنظمة لقاعدة معلومات للمستهدفين من الوقاية فى الترتيب الخامس بمتوسط (٢,٣٥) وجاء توفير الدعم الاعلامى المستمر لعملية الوقاية فى الترتيب السادس بمتوسط (٢,٢٦) وجاء توفير المنظمة لبرامج الدعم السريع للمرأة والطفل فى الترتيب الأخير بمتوسط (٢,١١).

وقد يتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة الحالية حيث تقع مسئولية الوقاية Prevention من الاتجار بالبشر على كل المنظمات ولكن تزداد هذه المسئولية لدى المنظمات المسئولة عن المدافعة وأن المنظم الاجتماعى له أدوار عديدة فى مجال الوقاية من المشكلات المجتمعية ومواجهتها قبل حدوثها معتمداً فى ذلك على المهارات المكتسبة والاعداد النظرى السليم.

جدول (٨) يوضح دور المنظمة فى الحماية من الإتجار بالبشر: (ن = ٣٤)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجـ ك	المتوسط المرجح	الترتيب
١	نقدم دعماً مادياً لضحايا الاتجار بالبشر	١٨	٩	٧	٧٩	٢,٣٢	٤
٢	نحدث قاعدة بيانات المحالين من الضحايا	١٤	١١	٩	٧٣	٢,١٤	٥
٣	نسعى لتوفير مأوى مؤقت لضحايا الاتجار	٢٠	١٠	٤	٨٤	٢,٤٧	٣
٤	نلحق الضحايا ببرامج للتأهيل الاجتماعى	١٥	٩	١٠	٧٣	٢,١٤	٥ ً
٥	نحدد جهات اتصال لمساندة الضحايا	٢٣	٨	٣	٨٨	٢,٥٨	٢
٦	نهتم بالتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر	٢٥	٧	٢	٩١	٢,٦٧	١
٧	نحرص على مساعدة الضحية فى المشاركة المجتمعية	١٥	٩	١٠	٧٣	٢,١٤	٥ ً
٨	نوفر الدعم النفسى لضحايا الاتجار بالبشر	١٤	١١	٩	٧٣	٢,١٤	٥ ً
٩	ننشر جهات اتصال سريع لدعم الضحايا	٢٣	٨	٣	٨٨	٢,٥٨	٢ ً
١٠	نلحق الضحايا ببرامج لتأهيلهم مهنياً	١٥	٩	١٠	٧٣	٢,١٤	٥ ً

يتضح من الجدول (٨) أنه فيما يتعلق بدور منظمات المدافعة فى الحماية من الاتجار بالبشر فقد جاء الاهتمام بالتعرف على الضحايا فى الترتيب الأول بمتوسط (٢,٦٧) وجاء تحديد المنظمة لجهات اتصال لمساندة الضحايا ونشرها لهذه الجهات فى الترتيب الثانى بمتوسط (٢,٥٨) وجاء سعى المنظمة لتوفير مأوى مؤقت لضحايا الاتجار بالبشر فى الترتيب الثالث بمتوسط (٢,٤٧) وجاء تقديم المنظمة للدعم المادى للضحايا فى الترتيب الرابع بمتوسط (٢,٣٢) وجاء تحديث المنظمة لقاعدة بيانات المحالين من الضحايا والحاقهم ببرامج للتأهيل الاجتماعى والمهنى وكذلك حرص المنظمة على اشراك الضحايا اجتماعياً وتوفير الدعم النفسى لهم فى الترتيب الأخير بمتوسط (٢,١٤).

وقد يتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة وكذلك طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية حيث أن القيام بأدوار الحماية Protection لا يقل أهمية عن القيام بأدوار الوقاية بالنسبة للمنظم الاجتماعى ويوضح الاطار النظرى والتراث الخاص بطريقة تنظيم المجتمع أن المنظم الاجتماعى له دور بارز فى التركيز على الجوانب العلاجية للمشكلات المجتمعية المختلفة.

(هـ) النتائج المتعلقة بالصعوبات والتحديات التى تواجه منظمات المدافعة فى الاتجار بالبشر (التساؤل الرابع):-

جدول (٩) يوضح الصعوبات والتحديات التى تواجه المنظمة فى عملية الوقاية: (ن=٣٤)

م	الصعوبات	ك	%	الترتيب
١	ضعف مساهمة رجال الأعمال فى الوقاية	٢٨	٨٢,٣	٢
٢	نقص الموارد المادية اللازمة لبرامج الوقاية	٣٠	٨٨,٢	١
٣	قلة الكوادر البشرية اللازمة لبرامج الوقاية	١٦	٤٧,١	٦
٤	ضعف الدعم الاعلامى لبرامج الوقاية	٢٥	٧٣,٥	٣
٥	قلة البرامج الوقائية الموجهة للأميين	٢١	٦١,٧	٤
٦	عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للضحايا	٢٨	٨٢,٣	٢
٧	ضعف عملية التنسيق بين القائمين على الوقاية	١٦	٤٧,١	٦
٨	عدم كفاية التدريب على البرامج الوقائية	١٨	٥٢,٩	٥

يتضح من الجدول (٩) أنه فيما يتعلق بالصعوبات والتحديات التى تواجهها المنظمة فى عملية الوقاية من الاتجار بالبشر فقد جاء نقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج الوقاية فى الترتيب الأول بنسبة (٨٨,٢%) وجاء ضعف مساهمات رجال الأعمال فى عملية الوقاية وكذلك عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن ضحايا الاتجار باالبشر فى الترتيب الثانى بنسبة (٨٢,٣%) وجاء ضعف الدعم الاعلامى لبرامج الوقاية فى الترتيب الثالث بنسبة (٧٣,٥%) وجاء قلة البرامج الوقائية الموجهة للأميين فى الترتيب الرابع بنسبة (٦١,٧%) وجاء عدم كفاية التدريب اللازم على البرامج الوقائية فى الترتيب الخامس بنسبة (٥٢,٩%) وجاءت قلة الكوادر البشرية اللازمة لبرامج الوقاية وضعف عملية التنسيق بين القائمين على عملية الوقاية فى الترتيب الأخير بنسبة (٤٧,١%).

ويتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة الحالية، كما يتفق ذلك مع نتائج دراسة العجوز (٢٠١٤) حيث أن الصعوبات والتحديات المادية، ضعف التمويل Funding من أهم التحديات التى قد تواجه المنظمات العاملة فى مجال الدفاع عن ضحايا الاتجار بالبشر.

جدول (١٠) يوضح الصعوبات والتحديات التى تواجه المنظمة فى عملية الحماية: (ن=٣٤)

م	الصعوبات	ك	%	الترتيب
١	ندرة المؤسسات المشاركة فى حماية الضحايا	٢٧	٧٩,٤	٣
٢	عدم وجود نظام فعال للتعرف على الضحايا	٣٢	٩٤,١	١
٣	نقص الاهتمام بتحديث بيانات الضحايا	٢٩	٨٥,٢	٢
٤	ضعف الاهتمام بنشر جهات اتصال للضحايا	٢١	٦١,٧	٥
٥	عدم توفير مأوى مناسب مستديم للضحايا	٢٥	٧٣,٥	٤
٦	قلة برامج التأهيل الاجتماعى للضحايا	٢٠	٥٨,٨	٦
٧	ضعف جهود الملاحقة القانونية للمتاجرين	٣٢	٩٤,١	١ ً
٨	ندرة برامج التأهيل المهنى للضحايا	٢٠	٥٨,٨	٦ ً

يتضح من الجدول (١٠) أنه فيما يتعلق بالصعوبات والتحديات التى تواجهها المنظمة فى عملية الحماية من الاتجار بالبشر جاء عدم وجود نظام فعال للتعرف على الضحايا وضعف الملاحقة القانونية للمتاجرين فى الترتيب الأول بنسبة (٩٤,١%)، وجاء نقص الاهتمام بتحديث بيانات الضحايا فى الترتيب الثانى بنسبة (٨٥,٥%) وجاءت ندرة المؤسسات المشاركة فى عملية حماية الضحايا فى الترتيب الثالث بنسبة (٧٩,٤%) وجاء عدم توفير مأوى مناسب مستدام للضحايا فى الترتيب الرابع بنسبة (٧٣,٥%) وجاء ضعف الاهتمام بنشر جهات الاتصال بالضحايا فى الترتيب الخامس بنسبة (٦١,٧%) وجاءت قلة برامج التأهيل الاجتماعى والمهنى للضحايا فى الترتيب الأخير بنسبة (٥٨,٨%).

ويتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة الحالية، كما يتفق أيضاً مع نتائج دراسة العجوز (٢٠١٤) حيث أن هناك العديد من التحديات التى تواجه المنظمات القائمة على الحماية من الاتجار بالبشر من أهمها عدم وجود نظام فعال وبيانات حديثة للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر.

ثامناً: تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة فى مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر

(أ) الأسس الذى يقوم عليها التصور، The basics:-

يقوم بناء هذا التصور على ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية والإطار النظرى لها، البناء النظرى لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الإجتماعية وكذلك نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة.

(ب) الأهداف التى يقوم عليها التصور، The goals:-

يستهدف هذا التصور تحقيق هدفاً رئيسياً هو تفعيل دور منظمات المدافعة فى مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر.

(جـ) متطلبات تحقيق هذا التصور، Requirements:-

ويمكن تحقيق هذا التصور من خلال تلبية عدة متطلبات هى:-

١- متطلبات مرتبطة بالمسئولين Responsibility عن منظمات المدافعة وتتضمن:

- توافر الرغبة والاستعداد عند المسئولين فى مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر.
- توفير نظام لتحفيز المسئولين على مكافحة الاتجار بالبشر.
- اعلاء المسئولية الاجتماعية لدى المسئولين فى مواجهة الاتجار بالبشر.
- تدريب المسئولين على كيفية المواجهة للإتجار بالبشر.

٢- متطلبات مرتبطة بآليات الوقاية Prevention من الاتجار بالبشر وتتضمن:-

- زيادة مخصصات الانفاق على البرامج التثقيفية للمواطنين.
- توفير الموارد المادية اللازمة لحملات التوعية المجتمعية.
- الاهتمام بتفعيل عملية التنسيق بين المسئولين عن الوقاية.
- تدريب الكوادر الشبابية لتولى مسئوليات الوقاية.

٣- متطلبات مرتبطة بآليات الحماية Protection لضحايا الاتجار بالبشر وتتضمن:-

- تشجيع رجال الأعمال على المساهمة فى إجراءات حماية الضحايا.
- التحديث المستمر لقاعدة بيانات ضحايا الاتجار بالبشر.
- بناء نظام تكنولوجى متطور للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر.
- حشد المؤسسات للمشاركة فى حماية ضحايا الاتجار بالبشر.

٤- متطلبات مرتبطة بالأسواق والمتاجرين Markets and dealers فى البشر وتتضمن:-

- وضع نظام رقابى على الدول المصدرة والمستوردة للبشر.
- تفعيل النظام القانونى فى التعامل مع تجار البشر.
- الملاحقة المستمرة للوسطاء من تجار البشر.

٥- متطلبات تشريعية وقانونية Law and Legal وتتضمن:-

- تطوير وتغيير القوانين والتشريعات المرتبطة بقضايا الاتجار بالبشر.
- وضع نظام قضائى أو عقابى متقدم للتعامل مع قضايا الاتجار بالبشر.
- وضع نظام قانونى فعال يمكن ضحايا الاتجار بالبشر من الحصول على حقوقهم.

- صياغة استراتيجية أمنية فعالة للتعامل مع منظومة الاتجار بالبشر.

(د) الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق هذا التصور، Strategy:-

لتحقيق هذا التصور يعتمد المنظم الاجتماعى على عدة استراتيجيات كالتالى:

١- استراتيجية الحشد: من خلال حشد المواطنين وتعبئتهم وكذلك المؤسسات على اختلاف أنواعها للمشاركة فى عمليات الوقاية والحماية من الاتجار بالبشر.

٢- استراتيجية المدافعة: من خلال المساعدة فى الضغط على صانعى ومتخذى القرار لتغيير السياسات الاجتماعية، تطوير البرامج، تطوير التشريعات للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر والمساهمة فى عمليات الوقاية والحماية للضحايا.

٣- استراتيجية المشاركة: من خلال عمل شراكات بين الدولة والقطاع الخاص وكذلك مؤسسات المجتمع المدنى لتكوين آليات متكاملة للوقاية والحماية من الاتجار بالبشر.

(هـ) الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا التصور، The tools وتتضمن:-

١- المؤتمرات وتستخدم فى الحشد والتعبئة للمواطنين وللمؤسسات لزيادة المشاركة.

٢- الندوات وتستخدم فى التوعية بأخطار الاتجار بالبشر وتقام فى المدارس والجامعات وقصور الثقافة.

٣- اللجان: وتستخدمها فى التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وتوزيعهم الجغرافى، وبناء قاعدة بيانات عن هؤلاء الضحايا.

(و) الأدوار المستخدمة لتحقيق هذا التصور، The roles وتتضمن:-

١- دور المطالب: من خلال قيام المنظم الاجتماعى بتبنى وجهة نظر ضحايا الاتجار بالبشر وتنظيمهم وتحويلهم لجماعات ضاغطة للتأثير على صانعى السياسات وأصحاب التشريع.

٢- دور الثورى: مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر على المساهمة فى تطوير أو تغيير النظم الاجتماعية لصالحهم وبما يحقق أهدافهم.

٣- دور المثير: وفيه يقوم المنظم الاجتماعى باستثارة سكان المجتمع لمساعدة منظمات المدافعة ودعمها مادياً وفنياً حتى يتمكن من المواجهة الفعالة لقضية الاتجار بالبشر.

تاسعاً : مراجع الدراسة، The references:-

١- على بن هلهول الرويلى: جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية فى مجال مكافحة الاتجار بالبشر، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٢، ص٥.

٢- طلال الشرفات: جرائم الاتجار بالبشر، الطبعة الأولى ، الأردن، ٢٠١٢، ص٩.

٣- زهراء ثامر سلمان: المتاجرة بالأشخاص، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢، ص١٢.

٤- تيسير بن لمقدم: الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، مجلة الفقه والقانون، العدد (٥٥)، المغرب، ٢٠١٧، ص.ص ٨٥-٩٦.
٥- عبدالفتاح الجبالى وآخرون: التقرير الاستراتيجى العربى، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨، ص٤٤٢.
٦- المنظمة المصرية لحقوق الانسان: هجرة شباب مصر فرار إلى المجهول، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٢.
٧- أسامه بدير: ضحايا بالهجرة غير الشرعية فى مصر، القاهرة، مركز الأرض لحقوق الانسان، ٢٠٠٩، ص.٢٨
٨- عبدالحافظ عبدالهادى عبدالحميد: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالبشر، الطبعة الأولى، جامعة نايف، الرياض، ٢٠١٥، ص٣٤٩.
٩- أسماء أحمد الرشيد: الاتجار بالبشر وتطوره التاريخى، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص٢.
١٠- منظمة العمل الدولية: الاجتماع الاقليمى الأسيوى الرابع عشر، اصدارات منظمة العمل الدولية، سبتمبر ٢٠١٦، ص٢٤.
١١- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات: التقرير العالمى عن الاتجار بالأشخاص خلاصة وافية، منشورات الأمم المتحدة، فبراير ٢٠١٩، ص٥٨.
١٢- ياسر عوض الكريم: الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٨، ص٨٣.
١٣- يوسف حسن يوسف: جريمة الرق والاتجار بالبشر وفق القوانين الدولية وطرق مكافحتها، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤، ص٩٣.
١٤- عبدالله على عودة: مخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الثانى والعشرون، مجلد (٧)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩، ص.ص ٢٥٢٤-٢٦٢٤.
15- Steven Gillian: Crime and servitude, an expose of trafficking woman, New York, Global survival network, 2017, p.42.
١٦- أحمد رشاد سلام: الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطنى للهجرة غير الشرعية، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، ٢٠١٠، ص٢٤٦.
١٧- أحمد لطفى السيد: استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص١٣.
١٨- ابراهيم محمد عبدالفتاح: آليات المنظمات الاجتماعية الحكومية والأهلية فى مواجهة مشكلة الاتجار بالأطفال، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٤، ص١٢٧.

١٩- رضوى محمود عوض: الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا، الأسباب والآثار، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.
٢٠- على ليله: الاصلاح الداخلى لمواجهة العولمة، الكتاب الثالث، القاهرة، مكتب الأنجلو المصرية، ٢٠١٢، ص١٦٣.
٢١- حامد سيد محمد: الاتجار فى البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، الطبعة الأولى، القاهرة، المركز القومى للاصدارات القانونية، ٢٠١٣، ص٩٤.
٢٢- محمد عبدالشافى عبدربه: اسهامات منظمات المجتمع المدنى فى تحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٤.
٢٣- هناء محمد غز: استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعى للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٢٩)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص.ص ١٢٨١-١٣١٠.
٢٤- حسن خميس نحله: العلاقة بين تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصرى، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٥١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٢٠، ص.ص ٥٠٣-٥٤٢.
٢٥- ابراهيم محمد عبدالفتاح: آليات المنظمات الاجتماعية الحكومية والأهلية فى مواجهة مشكلة الاتجار بالأطفال، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٥١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.
26- Nalyvako, Katrine: Social assistance for victims of human trafficking, a comparative study, council of Europe, Netherland, 2016, p.244.
٢٧- رضا محمد هلال العجوز: فاعلية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.
28- Oxford dictionary: English-Arabic dictionary A-Z, New York, Oxford University press, 2009, p.13.
29- Brenda Gowan: Advocacy, In: Encyclopedia of social work, 19th edition, vol (1), Washington, N.A.S.W press, 1995, p.89.
٣٠- لبنى عبدالمجيد: المدافعة فى الخدمة الاجتماعية فى: مهارات وتطبيقات فى تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مركز نشر الكتاب الجامعى، ٢٠٠٨، ص٥٧.
٣١- أمانى قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص١١٦.
٣٢- عبدالحليم رضا عبدالعال: تنظيم المجتمع، أسس وعمليات، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص٢٧١.

٣٣- رشاد أحمد عبداللطيف: أساسيات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص٨٨.
٣٤- عبدالحليم رضا عبدالعال: تنظيم المجتمع، أسس وعمليات، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧.
٣٥- لبنى عبدالمجيد: المدافعة فى الخدمة الاجتماعية فى: مهارات وتطبيقات فى تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص٦١.
٣٦- رشاد أحمد عبداللطيف: أساسيات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.١٩٩
٣٧- تقرير المرأة فى عالم آمن: العنف ضد المرأة، حقائق وصور واحصاءات، الاسكندرية، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص٩٩٢.
٣٨- الأمم المتحدة: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فيينا، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٠، ص٣.
٣٩- هدير بدر: الأبعاد المجتمعية للزواج السياحى للمرأة المصرية، بحث منشور فى مجلة علم الاجتماع، جامعة عين شمس، ٢٠١٣، ص١٢٢.
٤٠- القانون رقم (٦٤): القانون المصرى بشأن الاتجار بالبشر، ٢٠١٠.
٤١- عزه على شحاته فرج: الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية للشباب المصرى، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الدولى الثالث والعشرون، مجلد (١٠) كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص.ص ٥٠٣٧-٥٠٦٢.
٤٢- حامد سيد حامد: الاتجار فى البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٠، ص١٦.
٤٣- هشام بشير: الاتجار بالبشر، سلسلة مفاهيم، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص١٨.
٤٤- سوزى عدلى ناشد: الاتجار فى البشر بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣، ص١٧.
٤٥- تيسير بن لمقدم: الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص.٩٢
٤٦- آمنه جمعه الكتبى: جرائم الاتجار بالبشر، المفهوم والأساليب وسبل المواجهة، الإمارات، مركز بحوث الشرطة بالشارقة، ٢٠١٦، ص٤٤.